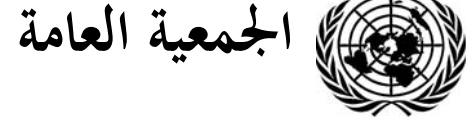


Distr.: General  
6 March 2012  
Arabic  
Original: English



الدورة السابعة والستون

البند ١٣١ من القائمة الأولية\*

تخطيط البرامج

الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

الجزء الثاني: الخطة البرنامجية لفترة السنتين

البرنامج ١٠

التجارة والتنمية

المحتويات

الصفحة

٢	التوجه العام .....
٥	البرنامج الفرعي ١ - العولمة والترابط والتنمية .....
٧	البرنامج الفرعي ٢ - الاستثمار والمشاريع .....
٩	البرنامج الفرعي ٣ - التجارة الدولية .....
١٤	البرنامج الفرعي ٤ - التكنولوجيا واللوجستيات .....
١٦	البرنامج الفرعي ٥ - أفريقيا وأقل البلدان نموا والبرامج الخاصة .....
١٨	البرنامج الفرعي ٦ - الجوانب التشغيلية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات .....
٢١	الولايات التشريعية .....

\* A/67/50.



## التوجه العام

١-١٠ يتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج الذي ينفذه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومركز التجارة الدولية في مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقلها نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على الاستفادة من الاندماج في الاقتصاد العالمي، دعماً للنمو والتنمية الشاملين والمستدامين. وسيساعد الأونكتاد، من خلال أعماله في مجال تعزيز العولمة التي محورها التنمية، على تنفيذ جدول الأعمال الإنمائي العالمي، وسيساعد البلدان النامية على تحقيق أهدافها الإنمائية، بما في ذلك القضاء على الفقر، وتحسين رفاه مواطنيها، والتعامل مع الفرص والتحديات المنبثقة عن العولمة. وسيقوم الأونكتاد، على وجه الخصوص، وبما يتفق مع أولويات المنظمة، بمواصلة تعزيز جهوده لدعم تنمية أفريقيا في شتى مجالات خبرته القطاعية.

٢-١٠ ولتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، سيضطلع الأونكتاد، في إطار تنفيذ ولايته، بما يلي: (أ) إجراء بحوث وتحليلات عملية بشأن المسائل الإنمائية القديمة العهد والمستجدة على حد سواء؛ (ب) السعي لبلوغ توافق في الآراء حول الجهود المبذولة من أجل تشجيع السياسات والاستراتيجيات الوطنية والدولية التي تساعد على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة؛ (ج) تقديم الدعم إلى البلدان من أجل تنفيذ استراتيجياتها الإنمائية الهادفة لإدماجها في الاقتصاد العالمي وبلوغ مستويات نمو وتنمية مستدامين. وفي سياق تزايد الترابط بين جميع البلدان، سيحافظ الأونكتاد على توجهه والتزامه الفريدين تجاه التنمية، عن طريق هذه الدعائم الثلاث، وفي نفس الوقت سيظل مستجيباً لكل الدول الأعضاء ومسؤولاً أمامها.

٣-١٠ وسيواصل مركز التجارة الدولية تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من النجاح في التصدير. وتحقيقاً لهذا الهدف، سينصب تركيز المركز على تقديم أنشطة المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة في مجالات معلومات التجارة ومسائل تطوير الصادرات.

٤-١٠ ويسترشد البرنامج بأعمال دورات المؤتمر ومجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وقد شكلت القرارات المتخذة أثناء دورة المؤتمر الثانية عشرة المعقودة في أكرا في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أساساً لبرنامج العمل الحالي. وخلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، سيُدمج البرنامج نتائج دورة المؤتمر الثالثة عشرة، المقرر عقدها في الدوحة في نيسان/أبريل ٢٠١٢. ويتولى الأونكتاد المسؤولية عن البرامج الفرعية من ١ إلى ٥، بينما تقع مسؤولية البرنامج الفرعي ٦ على عاتق المركز.

٥-١٠ وسيواصل الأونكتاد تنفيذ خمسة برامج فرعية لدعم هدفه المتمثل في مساعدة البلدان النامية على الاستفادة من الاندماج في النظام التجاري الدولي. وتتمثل المهمة الرئيسية للبرنامج الفرعي ١ المنبثق عن نتائج دورة الأونكتاد الثانية عشرة في دراسة الاستراتيجيات الإنمائية في اقتصاد عالمي يسير نحو العولمة والمسائل ذات الصلة. أما البرنامج الفرعيان ٢ و ٤ فسيهدفان للإسهام في بناء القدرات الإنتاجية والقدرة التنافسية على الصعيد الدولي، بينما سيهدف البرنامج الفرعي ٣ وعنصر اللوجستيات التجارية في البرنامج الفرعي ٤ إلى الإسهام في زيادة المكاسب المتأتية من العولمة إلى أقصى حد لأغراض التنمية في مجال التجارة الدولية والمفاوضات التجارية بشأن السلع والخدمات. وسيعنى البرنامج الفرعي ٥ بالاستراتيجيات الإنمائية للاقتصادات الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان ذات الأوضاع الخاصة، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة والهشة هيكلياً، أما الشواغل القطاعية لتلك البلدان فستعنى بها أيضاً برامج فرعية أخرى، وذلك بالتنسيق والتعاون مع البرنامج الفرعي ٥.

٦-١٠ وسيبذل الأونكتاد جهوداً، على كامل نطاق برنامج عمله، لتعميم مراعاة القضايا الشاملة المتصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة. وسيعمل المؤتمر أيضاً على تعزيز دوره في التنسيق بين الشعب، وخاصة فيما يتعلق ببرامج التدريب وبناء القدرات.

٧-١٠ وسيواصل المركز متابعة البرنامج الفرعي ٦، الذي يتناول الجوانب التشغيلية من تعزيز التجارة وتطوير الصادرات. وتتمثل رؤيته الاستراتيجية للمستقبل في توسيع نطاق تأثيره من التوعية إلى الشمول. وفي هذا السياق، تكمن التحديات الاستراتيجية أمام المركز في تحسين توافر معلومات التجارة واستخدامها؛ وتعزيز مؤسسات وسياسات دعم التجارة؛ وزيادة قدرة منشآت البلدان النامية على المنافسة؛ وإدماج الشمول والاستدامة في صلب سياسات تعزيز التصدير.

٨-١٠ وسيقدم الأونكتاد مساهمات، في إطار ولاياته، من أجل تنفيذ نتائج المؤتمرات العالمية ذات الصلة. وسيسهم، على الأخص، في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والمبينة في إعلان الألفية وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وخاصة فصول الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي المتعلقة بالشراكة العالمية من أجل التنمية، وتمويل التنمية، وتعبئة الموارد المحلية، والاستثمار، والديون، والتجارة، والسلع الأساسية، والمسائل المنهجية واتخاذ القرارات الاقتصادية على الصعيد العالمي، والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، والتنمية المستدامة، وتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

٩-١٠ كما سيساهم الأونكتاد في تنفيذ إجراءات محددة مطلوبة في توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية؛ وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية ومتابعته؛ وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً؛ وخطة جوهانسبرغ التنفيذية ووثيقتها الختامية المتفق عليها أثناء مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة؛ والوثيقة الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وإعلان مبادئها وخطة عملها؛ وبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية؛ ونتائج استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي في عام ٢٠٠٨؛ واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وإضافة إلى ذلك، سيساعد في مواصلة تنفيذ الأهداف المتفق عليها دولياً الواردة في إعلان الدوحة الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، وغيره من القرارات ذات الصلة. وسيقدم الأونكتاد، في إطار تنفيذ ولاياته، مساهمات لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة الذي سيعقد في عام ٢٠١٢.

١٠-١٠ وسيقوم الأونكتاد، بوصفه وكالة رائدة في مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق فيما يتعلق بالمجموعة المواضيعية المشتركة بين الوكالات بشأن التجارة والقطاعات الإنتاجية، بتعزيز دور التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في خطط الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، مثل أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛ وسيضطلع الأونكتاد بعمليات مشتركة على الصعيد القطري، حسب الاقتضاء؛ وسيعزز التعاون بين الوكالات في مبادرات في تلك المجالات على نطاق المنظومة.

## البرنامج الفرعي ١ العولمة والترابط والتنمية

**هدف المنظمة:** تعزيز السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية على جميع المستويات من أجل النمو المطرد، والتنمية الشاملة والمستدامة، وتوفير فرص العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع، والقضاء على الجوع والفقر في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' زيادة عدد البيانات التي يُدلي بها مقرر السياسات والمستفيدون الذين يُيّنون فائدة توصيات الأونكتاد في عملية تقرير السياسات على الصعيد الوطني، وذلك أثناء مناسبات منها الاجتماعات الحكومية الدولية	(أ) زيادة فهم البيئة الاقتصادية العالمية والاختيارات في مجال السياسات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي
'٢' زيادة عدد الإشارات في وسائل الإعلام إلى خيارات سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية القائمة على النمو والتي تدعو إليها بحوث الأونكتاد	
'٣' زيادة عدة أنشطة الأونكتاد لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب	
(ب) '١' زيادة عدد المؤسسات/البلدان التي تستعمل خدمات بناء القدرات لبرنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي	(ب) التقدم المحرز نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية عن طريق تحسين فهم التفاعل بين استراتيجيات تمويل التنمية الناجحة والقدرة على تحمل الديون والإدارة الفعالة للديون
'٢' زيادة عدد المواقف والمبادرات المتعلقة بالسياسات الدولية والوطنية في مجال الديون وتمويل التنمية التي تتضمن مساهمات من الأونكتاد	
(ج) '١' زيادة عدد البلدان التي تستخدم المتغيرات الإحصائية والمؤشرات المشتقة عنها، والتي تعدها وتتعهدها دائرة الإحصاءات المركزية للأونكتاد	(ج) تحسن سبل الحصول على إحصاءات ومؤشرات موثوقة وآنية تبين الترابط بين العولمة والتجارة والتنمية من أجل اتخاذ القرارات، على الصعيدين الوطني والدولي، بشأن السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات الإنمائية
'٢' زيادة عدد المؤسسات والدول الأعضاء التي تستخدم بيانات الأونكتاد الإحصائية المتعلقة بالسياسات التجارية والمالية والاقتصادية	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(د) زيادة عدد المبادرات الإنمائية والمؤسسات الفلسطينية المستفيدة من استنتاجات بحوث الأونكتاد وتوصياته وأنشطته في مجال التعاون التقني	(د) تحسين السياسات والقدرات المؤسسية، وتعزيز التعاون الدولي لغرض إنعاش الاقتصاد الفلسطيني واستدامة تنميته

### الاستراتيجية

١٠-١١ تقع مسؤولية هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية. وستركز الشعبة في عملها على ما يلي: (أ) تحديد احتياجات وإجراءات محددة نابعة من الترابط بين التجارة والمالية والاستثمار والتكنولوجيا وسياسات الاقتصاد الكلي من حيث تأثيرها على التنمية؛ (ب) الإسهام في تحسين فهم الاتساق بين قواعد الاقتصاد الدولي وممارساته وعملياته، من ناحية، والسياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية، من ناحية أخرى؛ (ج) تهيئة بيئة ملائمة للقطاع الخاص وللإستثمار في المشاريع؛ (د) القيام، على الصعيد الوطني، بتعزيز القضاء على الفقر وتوزيع الدخل ونظم الإيرادات العامة؛ (هـ) دعم البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الصغيرة والضعيفة والهشة هيكلية، في مساعيها لصياغة استراتيجيات إنمائية تتواءم مع تحديات العولمة، بما في ذلك التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية. وفي هذا السياق، سيواصل الأونكتاد أيضاً دعم الجهود الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل. وسيجري السعي لتحقيق هذا الهدف عن طريق الدعوة في مجال السياسات وتحقيق توافق في الآراء وتقديم المساعدة التقنية استناداً إلى ما يلي: (أ) البحوث والتحليلات الجيدة التوقيت والمتعلقة إلى المستقبل والمتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الإنمائية، فضلاً عن الديون والشؤون المالية، مع أخذ نتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية ذات الصلة في الاعتبار؛ (ب) صياغة توصيات عملية في مجال السياسات العامة من أجل وضع استراتيجيات إنمائية ملائمة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، للاستفادة من الفرص لمواجهة تحديات العولمة؛ (ج) تعزيز العمل على تحقيق توافق في الآراء بشأن سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الإنمائية المناسبة للظروف الخاصة في البلدان النامية؛ (د) التدريب وبناء القدرات في مجال الإدارة الفعالة للديون؛ (هـ) تقديم خدمات إحصائية وخدمات متصلة بالمعلومات بوصفها أدوات تساعد مقررسي السياسات وتدعم برنامج عمل الأونكتاد؛ (و) توفير تحليل للسياسات الاقتصادية وتقديم مساعدة تقنية للشعب الفلسطيني؛ (ز) إجراء بحوث وتحليلات

تتناول التحديات الإنمائية الماثلة أمام التكامل والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون الثلاثي.

## البرنامج الفرعي ٢ الاستثمار والمشاريع

**هدف المنظمة:** كفالة تحقيق مكاسب إنمائية من زيادة تدفقات الاستثمار إلى البلدان النامية كافة، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، فضلاً عن البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الصغيرة والضعيفة والمهشة هيكلية، ووضع سياسات تعزز المنافسة الدولية وتزيد القدرات الإنتاجية في تلك الاقتصادات

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' زيادة عدد البلدان وغيرها من أصحاب المصلحة، ممن يستجيبون لاستقصاءات التقييم ويعربون عن فهم أفضل لمسائل الاستثمار في القطاعين العام والخاص	(أ) زيادة فهم مختلف المسائل الرئيسية للاستثمار في القطاعين العام والخاص وفهم أثر الاستثمار المباشر الأجنبي على التنمية، فضلاً عن السياسات ذات الصلة التي يمكن أن تعزز المكاسب الإنمائية المتأتية من ذلك الاستثمار
'٢' زيادة عدد البيانات الصادرة عن الدول الأعضاء بشأن تنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة واستخدام المنهجية التي أعدها الأونكتاد في مجال الاستثمار الدولي	(ب) تعزيز قدرة البلدان النامية على توفير بيئة مواتية لاستقطاب استثمارات إنمائية والاستفادة منها
(ب) '١' زيادة عدد البلدان المستفيدة من مساعدة الأونكتاد، بما في ذلك استعراضات سياسات الاستثمار والأدوات الإلكترونية، وتنفيذ سياسات وطنية ترمي إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر	(ج) زيادة فهم المسائل الرئيسية والناشئة المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية وبعدها الإنمائي، وتعزيز القدرات في المفاوضات بشأن اتفاقيات الاستثمار وتنفيذها، وتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول
'٢' زيادة عدد البلدان النامية المستفيدة من مساعدة الأونكتاد والتي سجلت تحسناً في الأداء على أساس عدة مؤشرات مرجعية يرصدها الأونكتاد	(ج) زيادة فهم المسائل الرئيسية والناشئة المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية وبعدها الإنمائي، وتعزيز القدرات في المفاوضات بشأن اتفاقيات الاستثمار وتنفيذها، وتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول
(ج) '١' زيادة عدد البيانات الصادرة عن متخذي القرارات/المفاوضين الذين يُبلغون عن أثر اتفاقات الاستثمار الدولية	(ج) زيادة فهم المسائل الرئيسية والناشئة المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية وبعدها الإنمائي، وتعزيز القدرات في المفاوضات بشأن اتفاقيات الاستثمار وتنفيذها، وتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول
'٢' زيادة عدد الدول الأعضاء المشاركة في	

## الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

## مؤشرات الإنجاز

المفاوضات بشأن معاهدات الاستثمار، وفي تنفيذها، وفي إدارة المنازعات بين المستثمرين والدول، على النحو الوارد في مختلف أنواع ردود مقررري السياسات والمفاوضين

(د) '١' زيادة عدد البلدان التي تستخدم تدابير وأدوات السياسة العامة للأونكتاد لوضع سياسات عامة تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية لشركاتها

'٢' زيادة عدد البلدان التي تستخدم الإرشادات والأدوات التي وضعها الأونكتاد في مجالات المحاسبة ومباشرة الأعمال والتأمين وتيسير الأعمال والسياحة الإلكترونية وتقارير الشركات

(د) تعزيز فهم القدرة التنافسية على الصعيد الدولي وإمكانات تطويرها عبر وضع سياسات تهدف إلى: '١' تحفيز تطوير المنشآت وتيسير الأعمال التجارية؛ '٢' الترويج لأفضل الممارسات على صعيد المسؤولية الاجتماعية للشركات والمحاسبة؛ '٣' إنشاء أسواق تأمين تنافسية وجيدة التنظيم

## الاستراتيجية

١٠-١٢ تقع مسؤولية البرنامج الفرعي على عاتق شعبة الاستثمار والمؤسسات. وسيساعد البرنامج الفرعي جميع البلدان النامية، ولا سيما البلدان الواقعة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، وكذلك البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الصغيرة والضعيفة والهشة هيكلياً، على وضع وتنفيذ سياسات فعّالة على الصعيدين الوطني والدولي بهدف تعزيز قدراتها الإنتاجية والتنافسية على الصعيد الدولي في جميع قطاعات الاقتصاد عن طريق الاستثمار وتطوير المنشآت. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيتبع البرنامج الفرعي نهجاً متسقاً يشمل ما يلي: (أ) تعزيز دوره كمصدر رئيسي للمعلومات الشاملة المتعلقة بالاستثمار الدولي وتحليله، بهدف تمكين مقررري السياسات من اتخاذ قرارات أكثر استنارة؛ (ب) مساعدة البلدان النامية، بناء على طلبها، على تعزيز قدراتها على صياغة سياسات متكاملة وتنفيذها، ولتهيئة بيئة ملائمة، والمشاركة في المناقشات المتعلقة بالاستثمار الدولي؛ (ج) دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية سعياً إلى بناء قدراتها الإنتاجية وإنشاء شركات قادرة على المنافسة دولياً؛ (د) توفير برامج تدريب وبناء قدرات لصالح المؤسسات المحلية.



## البرنامج الفرعي ٣ التجارة الدولية العنصر ١: تعزيز التجارة الدولية

هدف المنظمة: كفالة المشاركة الفعالة والتنوعية والمفيدة في التجارة الدولية لجميع البلدان

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
<p>(أ) '١' زيادة عدد البلدان التي تزيد من مشاركتها في المفاوضات التجارية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك المفاوضات التجارية فيما بين بلدان الجنوب وعمليات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية</p> <p>'٢' زيادة عدد البلدان النامية التي تدمج شواغل التجارة والقدرات التجارية والتنمية في سياساتها الوطنية الأكثر ملاءمة فيما يتعلق بالتجارة والتنمية</p>	<p>(أ) تعزيز فهم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية للاقتصاد العالمي والنظام التجاري الدولي وقدراتها على الاستفادة من الاندماج فيهما</p>
<p>(ب) '١' زيادة عدد المستخدمين النشطين لنظام التحليلات والمعلومات التجارية، إما من خلال الإنترنت أو عن طريق الحل العالمي المتكامل للتجارة، ولنموذج محاكاة سياسات التجارة الزراعية، ولمبادرة الشفافية في التجارة</p>	<p>(ب) تعزيز قدرات البلدان النامية في مجالات التجارة وعمليات اتخاذ القرار المتصلة بالتجارة ومعالجة الآثار التجارية والإنمائية للتدابير غير الجمركية</p>
<p>'٢' زيادة عدد الإجراءات المحددة التي تتخذها الدول الأعضاء لخفض الحواجز غير الجمركية التعسفية أو غير المسببة في التجارة الدولية أو القضاء عليها</p>	<p>(ج) تعزيز القدرات المؤسسية على التعامل بفعالية مع الممارسات المناهضة للمنافسة</p>
<p>(ج) '١' زيادة عدد البلدان النامية التي تضع أو تنقح وتنفذ تشريعات وأطرا مؤسسية وطنية و/أو إقليمية (بما في ذلك فيما بين بلدان الجنوب) تتعلق بالمنافسة وحماية المستهلك، بوسائل منها استخدام برامج الأونكتاد لبناء القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي</p>	<p>(ج) تعزيز القدرات المؤسسية على التعامل بفعالية مع الممارسات المناهضة للمنافسة</p>
<p>'٢' زيادة عدد البلدان التي تستخدم قانون الأونكتاد النموذجي بشأن المنافسة وتتطوع لاستعراضات قوانين وسياسات المنافسة التي يجربها الأقران</p>	<p>(ج) تعزيز القدرات المؤسسية على التعامل بفعالية مع الممارسات المناهضة للمنافسة</p>

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(د) '١' زيادة عدد البلدان النامية التي تضطلع بوضع وتنفيذ سياسات وخطط وبرامج ومبادرات معيارية وترتيبات مؤسسية بهدف الاستفادة من الفرص التجارية والاستثمارية وتعزيز أهدافها المتعلقة بالتنمية المستدامة	(د) تعزيز قدرة البلدان النامية على وضع أهداف للدعم المتبادل في مجالات التجارة والبيئة وتغير المناخ والتنمية المستدامة ضمن الاستراتيجيات الإنمائية على جميع المستويات وتنفيذ تلك الأهداف
'٢' زيادة عدد البلدان النامية المشاركة في مبادرات التجارة البيولوجية والوقود الأحثائي	

### الاستراتيجية

١٠-١٣ يقع البرنامج الفرعي تحت مسؤولية شعبة التجارة الدولية في البضائع والخدمات والسلع الأساسية. ويروج البرنامج الفرعي لمنظور التنمية والنمو الشاملين والمستدامين، اعتماداً على التجارة، عن طريق العمل على تحسين التجارة الدولية في البضائع والخدمات والسلع الأساسية والنظام التجاري الدولي، والروابط بين التجارة والغايات والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وسيعمل البرنامج الفرعي على مواصلة وتحسين التعاون الوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى وتعزيز تنسيق أنشطة الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بأكملها في مجال التجارة الدولية في البضائع والخدمات والسلع الأساسية. ويساعد البرنامج الفرعي البلدان النامية، ولا سيما البلدان الواقعة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك من خلال جميع الدعائم الثلاث لأعمال الأونكتاد.

١٠-١٤ وستشمل أعمال الأونكتاد في إطار البرنامج الفرعي ما يلي:

(أ) رصد وتقييم تطور النظام التجاري الدولي واتجاهات التجارة الدولية من منظور إنمائي، مع زيادة التركيز على الحلول العملية، بما في ذلك خيارات السياسات العامة والاستراتيجيات الناجحة، وذلك من أجل الاستفادة من الفرص التجارية إلى أقصى حد والتخفيف من الآثار الضارة للأزمات الاقتصادية العالمية وبناء اقتصادات مرنة؛

(ب) تعزيز قدرات البلدان النامية على وضع أولويات التفاوض، وإجراء التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف وتنفيذها وكفالة الاتساق فيما بينها؛

- (ج) تعزيز الدعم التقني المقدم إلى البلدان في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بالتعاون مع المنظمة؛
- (د) دراسة سبل تحسين الاستفادة من الأفضليات التجارية وفقا لاتفاق أكرأ؛
- (هـ) مساعدة البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة والهشة هيكلية في جهودها الرامية إلى الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛
- (و) مساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى زيادة المشاركة في قطاع إنتاج وتجارة الخدمات عالميا، بما في ذلك المشاركة في إجراء استعراضات للسياسات ووضع الأطر التنظيمية والمؤسسية؛
- (ز) مساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى النجاح في تنويع الصادرات، بما في ذلك زيادة مشاركتها في قطاعات الصناعة التحويلية والاقتصاد الإبداعي وسلاسل الإمداد العالمية؛
- (ح) إجراء بحوث وتحليلات بشأن الجوانب التجارية والإنمائية للملكية الفكرية، وفقا للفقرة ١٠٥ من اتفاق أكرأ؛
- (ط) تيسير التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتجارة فيما بين بلدان الجنوب، بوسائل من بينها النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية؛
- (ي) تعزيز القدرة التحليلية من أجل وضع سياسات وإجراء مفاوضات تجارية، وإدماج شواغل التجارة والتنمية في سياسات تجارية من شأنها أن تُسهم في القدرات الإنتاجية والشمول وإيجاد الفرص، ولا سيما بالنسبة لأقل البلدان نموا؛
- (ك) معالجة الآثار التجارية والإنمائية المترتبة عن التدابير غير الجمركية، خصوصا من خلال إجراء بحوث وتحليلات شاملة، وإقامة شراكات مع سائر المنظمات الدولية ذات الصلة بالتجارة بشأن جمع البيانات عن التدابير غير الجمركية ووضع أساليب مبتكرة لقياس الآثار الكمية الناجمة عن التدابير غير الجمركية على التجارة الدولية؛
- (ل) التشجيع على استخدام المنافسة الفعالة وسياسات حماية المستهلكين كأدوات لتحقيق قدرات محلية ودولية على المنافسة وللتعامل مع الممارسات المناهضة للمنافسة؛

- (م) معالجة المسائل المشتركة بين التجارة والبيئة، بما في ذلك تشجيع التنمية المنخفضة الكربون ومكاسب التنمية والفرص الاستثمارية المتصلة بالنظام الناشئ لتغير المناخ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي؛
- (ن) تطوير وتنفيذ أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات في مجال التجارة وما يتصل بالتجارة.

## العنصر ٢: السلع الأساسية

**هدف المنظمة:** تسخير مكاسب التنمية ومعالجة مشاكل التجارة والتنمية في اقتصاد السلع الأساسية ومشاكل الاعتماد على السلع الأساسية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' زيادة مقدار البحوث عن إنتاج السلع الأساسية في البلدان ذات الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية، بهدف تنويع منتجاتها، بأساليب منها زيادة القيمة المضافة لسلعها الأساسية	(أ) تحسين قدرات البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من أجل معالجة مشاكل التجارة والتنمية المرتبطة بالاقتصاد المعتمد على سلع أساسية والاستفادة من الفرص الناشئة عن تجارة السلع الأساسية وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي
'٢' زيادة عدد البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية التي تعتمد تدابير السياسات والأدوات التي أوصى بها الأونكتاد في وضع سياسات تهدف إلى تنويع مكاسب صادراتها	

## الاستراتيجية

١٠-١٥ يندرج العنصر ٢ من البرنامج الفرعي تحت مسؤولية الوحدة الخاصة بالسلع الأساسية، التي تضطلع بأعمالها باعتبارها وحدة مستقلة معنية بالسلع الأساسية، وفقا للفقرة ١٨٣ من اتفاق أكرأ. وستسهم الوحدة، بتوجيه وقيادة الأمين العام للأونكتاد، بمزيد من الفعالية في الجهود التي تبذلها البلدان النامية لإعداد استراتيجيات وسياسات تستجيب للتحديات والفرص في أسواق السلع الأساسية ومساعدة البلدان النامية، لا سيما البلدان الواقعة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الصغيرة والضعيفة والهشة هيكلية، وذلك من خلال جميع الدعائم الثلاث لأعمال الأونكتاد. وسيواصل العنصر الاضطلاع بدور رئيسي، بتنسيق ملائم مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الأخرى، بما فيها الهيئات الدولية ذات الصلة المعنية بالسلع الأساسية، في المجالات التالية:

- (أ) معالجة مشاكل التجارة والتنمية المرتبطة باقتصاد السلع الأساسية؛
- (ب) رصد التطورات والتحديات في مجال أسواق السلع الأساسية ومعالجة الروابط القائمة بين التجارة الدولية في السلع الأساسية والتنمية الوطنية، لا سيما فيما يتعلق بالحد من الفقر؛
- (ج) مساعدة البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية في جهودها الرامية إلى:
- ١' وضع استراتيجيات وطنية للسلع الأساسية، بما في ذلك تعميم السياسات المتعلقة بالسلع الأساسية في صلب استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والإقليمية؛
- ٢' بناء قدرات جانب العرض من أجل تحقيق القدرة على المنافسة؛
- ٣' رفع مستوى سلاسل القيمة وتنويع قطاعات السلع الأساسية؛
- ٤' الالتزام بالمعايير التجارية الدولية؛
- ٥' الوصول إلى المعلومات وقواعد البيانات المتعلقة بالسلع الأساسية؛
- ٦' الاستفادة من الفرص المتاحة لتصدير السلع الأساسية في الأسواق الناشئة؛
- ٧' إنشاء نظم تسويق فعالة وأطر دعم من أجل صغار منتجي السلع الأساسية، بما في ذلك برامج شبكات أمان تتوافر لها مقومات البقاء من الناحية الاقتصادية؛
- ٨' وضع خطط لتمويل السلع الأساسية وإدارة المخاطر المتعلقة بها.
- (د) تعزيز التعاون الحكومي الدولي في مجال السلع الأساسية وبناء توافق في الآراء بشأن سبل إدماج سياسات السلع الأساسية في: '١' الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية للتنمية والحد من الفقر؛ '٢' السياسات والصكوك المتصلة بالتجارة التي تهدف إلى حل مشاكل السلع الأساسية؛ '٣' السياسات الاستثمارية والمالية الرامية إلى الحصول على الموارد المالية من أجل تنمية تستند إلى السلع الأساسية.

## البرنامج الفرعي ٤ التكنولوجيا واللوجستيات

**هدف المنظمة:** تعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ وتحقيق كفاءة الخدمات اللوجستية التجارية ونظم النقل العابر؛ ووضع برامج التدريب وبناء القدرات للمؤسسات المحلية بغية تعزيز التنمية الاقتصادية والقدرة التنافسية للبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

(أ) تحسين كفاءة الخدمات اللوجستية التجارية (أ) '١' زيادة عدد الإجراءات المحددة التي يمكن للبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

الوقوف عليها والتي تتخذها البلدان النامية والبلدان التي تمر باقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل تحسين الخدمات اللوجستية التجارية، من قبيل الإجراءات الرامية إلى خفض تكاليف النقل والمعاملات؛ وتحسين نظم النقل الفعالة، وتحسين كفاءة النقل وقدرته على الربط؛ وإنشاء إطار قانوني داعم، بمساعدة الأونكتاد.

'٢' زيادة عدد التدابير التي تتخذها البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية باستخدام النظام الآلي للبيانات الجمركية لمواصلة تحسين كفاءة الإدارة في مديريات الجمارك لدى تلك البلدان، بمساعدة الأونكتاد.

'٣' زيادة عدد البلدان النامية والبلدان التي تمر باقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي تسجل تحسنا في الأداء استنادا إلى مؤشرات مرجعية تتعلق بالعمليات الجمركية، بمساعدة الأونكتاد.

(ب) تحسين الوعي واعتماد سياسات وطنية ودولية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، فضلا عن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

(ب) '١' زيادة عدد الإجراءات المحددة التي تتخذها البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية لتنفيذ برامج ترمي إلى تعزيز مساهمات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية، بمساعدة الأونكتاد.

'٢' زيادة عدد مبادرات التعاون على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والسدولي في مجالات العلم

والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،  
بمساعدة الأونكتاد

- (ج) تحسين الفهم، على الصعيد الوطني، لخيارات السياسات العامة وأفضل الممارسات المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية
- (د) تعزيز القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجالات التجارة والاستثمار والمسائل المترابطة
- (ج) زيادة عدد البلدان التي تتخذ تدابير وطنية ودولية بشأن العلم والتكنولوجيا ناشئة عن قرارات اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي
- (د) زيادة عدد الإجراءات المحددة التي تتخذها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتعزيز قدرات الموارد البشرية والمؤسسات المحلية في مجالات التجارة والاستثمار، والمسائل المرتبطة بذلك، نتيجة للمساعدة التي يقدمها الأونكتاد

### الاستراتيجية

١٠-١٦ يقع البرنامج الفرعي ضمن مسؤولية شعبة التكنولوجيا واللوجستيات. وسيساعد التنفيذ الفعال لبرنامج العمل في إطار البرنامج الفرعي على تحسين القدرة التنافسية في التجارة الدولية للبلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الصغيرة والضعيفة والهشة هيكلية، وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وسيساعد التنفيذ بلدان المرور العابر النامية على مواجهة التحديات الخاصة المتعلقة بالبنية الأساسية والنقل، وذلك عن طريق ما يلي: (أ) تحسين السياسات المعنية بالخدمات اللوجستية التجارية، وتعزيز إدارة عمليات النقل ودعم تصميم وتنفيذ نظم المرور العابر المترابطة؛ (ب) المساعدة على تنفيذ برامج ميكنة الجمارك وتيسير التجارة؛ (ج) المساعدة على وضع وتنفيذ الأطر القانونية والمؤسسية الملائمة لتيسير التجارة والنقل؛ (د) دعم المشاركة النشطة من جانب البلدان النامية في مفاوضات تيسير النقل والتجارة؛ (هـ) تعزيز إتاحة إمكانية تطوير التكنولوجيا والمعارف واستخدامها، وتعزيز القدرة على ذلك؛ (و) الإسهام في الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، التي أطلقت في دورة الأونكتاد الحادية عشرة؛ (ز) الإسهام في تنفيذ خطوط العمل التي وضعتها القمة العالمية لمجتمع المعلومات بشأن بناء القدرات، وهيئة بيئية تمكينية، والأعمال التجارية الإلكترونية والعلوم الإلكترونية، بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك: '١' دعم تطوير القدرات

المحلية في مجالي التدريس والبحوث في المؤسسات الأكاديمية للبلدان الأعضاء،<sup>٢</sup> تعزيز أنشطة التدريب وبناء القدرات الموجهة إلى مُقرّري السياسات والعاملين في مجال التجارة والمحالات المرتبطة بها المتمثلة في التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة.

## البرنامج الفرعي ٥ أفريقيا وأقل البلدان نموا والبرامج الخاصة

**هدف المنظمة:** تعزيز وضع سياسات وطنية وتدابير للدعم الدولي، تعمل على بناء القدرات الإنتاجية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والحد من الفقر في أفريقيا وأقل البلدان نموا ومجموعات أخرى من البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة (البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الصغيرة والضعيفة والهشة هيكلية)، وتعمل على إدماج هذه البلدان بشكل تدريجي ومفيد في الاقتصاد العالمي

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) زيادة عدد الدول الأعضاء التي تفيد باعتمادها التوصيات المتعلقة بالسياسات، ونتائج البحوث والاستنتاجات التي يقدمها الأونكتاد في مجالي التجارة والتنمية في أفريقيا	(أ) زيادة اعتماد توصيات الأونكتاد بشأن السياسات العملية لتعزيز التنمية الأفريقية في مجالي التجارة والتنمية
(ب) زيادة عدد الدول الأعضاء التي تفيد باعتمادها التوصيات المتعلقة بالسياسات، ونتائج البحوث والاستنتاجات التي يقدمها الأونكتاد في مجال تنمية أقل البلدان نموا و البلدان التي تمر بمرحلة الخروج من قائمة أقل البلدان نموا	(ب) زيادة التوافق في الآراء بشأن سياسات معالجة مشاكل التنمية في أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي، واعتماد هذه السياسات، بما في ذلك البلدان التي تمر بمرحلة الخروج من قائمة أقل البلدان نموا
(ج) زيادة عدد البلدان ضمن أقل البلدان نموا التي أحرزت تقدما في مجال تعميم السياسات والأولويات التجارية في خططها الإنمائية الوطنية، والتي نفذت مصفوفات العمل للإطار المتكامل المعزز	(ج) تعزيز التكامل بين السياسات والأولويات التجارية في الخطط الإنمائية الوطنية
(د) زيادة عدد البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الصغيرة والضعيفة والهشة هيكلية التي استفادت من خدمات الأونكتاد الاستشارية وسائر أشكال المساعدة بشأن تحقيق تقدّم هيكلية	(د) تحسين قدرات البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الصغيرة والضعيفة والهشة هيكلية لدعم جهود تحوّلها الاقتصادي وبناء قدرات المرونة لديها



## الاستراتيجية

١٧-١٠ يقع البرنامج الفرعي ضمن مسؤولية شعبة أفريقيا وأقل البلدان نموا والبرامج الخاصة. ومن أجل تحقيق الهدف، سيركز البرنامج الفرعي على بلورة فهم لمشاكل التنمية الاقتصادية التي تتعلق تحديدا بالبلدان المعنية عن طريق تحليل السياسات والبحوث، وعلى تعزيز هذا الفهم، وسوف يضطلع بدور في مجال الدعوة سعيا لتعزيز توافق الآراء لدى المجتمع الإنمائي الدولي بشأن تدابير السياسات العامة التي تتناول على أفضل نحو مشاكل التنمية من هذا القبيل. وسينطوي هذا على تحديد القضايا والنهج الجديدة، ويسمح بزيادة التفاعل مع معاهد البحوث في أقل البلدان نموا، فضلا عن الشركاء الإنمائيين. وسيسهل البرنامج أيضا في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات العالمية ذات الصلة وفي تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا. ويهدف البرنامج الخاص التابع للبرنامج الفرعي إلى مساعدة البلدان النامية غير الساحلية في تخفيف الآثار الاقتصادية السلبية الناتجة عن صعوبة موقعها الجغرافي عن طريق (أ) تقديم الدعم لرسم السياسات صوب تعزيز القدرات الإنتاجية والتخصص الاقتصادي السليم؛ (ب) مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تعزيز قدرتها التكنولوجية لمقاومة الصدمات الخارجية، وجعل التقدم الاجتماعية والاقتصادي المطرد أمرا ممكنا لمعظم هذه الدول؛ (ج) غرس ممارسة إيلاء الاهتمام المنهجي بمشاكل الاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكلية والهشة والصغيرة، وذلك على نطاق الأونكتاد، على النحو المشار إليه في الفقرة ١٠ من اتفاق أكرا.

١٨-١٠ وهناك هدف رئيسي متمثل في إضافة قيمة إلى المناقشات الجارية بشأن السياسات عبر تقديم توصيات عملية تتعلق بالسياسات والتفكير بشكل ابتكاري بشأن القضايا الراهنة. وسوف ترتبط نواتج البحوث ارتباطا وثيقا بتوفير الخدمات الاستشارية والتدريب وحلقات العمل والمحاضرات وأنشطة المساعدة التقنية، بغية تحسين القدرات البشرية والمؤسسية، وتوعية الشركاء الإنمائيين بالاحتياجات المحددة للبلدان النامية وبشأن سبل تلبية هذه الاحتياجات. ومن أجل تحديد خيارات السياسات على الصعيدين الوطني والدولي إزاء استخدام التجارة بوصفها أداة أكثر فعالية للقضاء على الفقر، سيضطلع البرنامج الفرعي بأنشطة بحثية بشأن الروابط بين التجارة والفقر، إلى جانب برامج للتدريب وبناء قدرات المؤسسات المحلية. وسيواصل البرنامج الفرعي دعم البلدان في جهودها الرامية إلى الاستفادة من مركز كل منها لدى الأمم المتحدة وفي الاستفادة من الاندماج في الاقتصاد العالمي والحد من الفقر. وسيشمل هذا تقديم الدعم من أجل تعزيز القدرات الإنتاجية وبناء القدرة التكنولوجية على مواجهة التأثيرات الخارجية السلبية. وإضافة إلى ذلك، سيضع البرنامج

الفرعي توصيات تتعلق بالسياسات العامة لدعم تنفيذ استراتيجيات الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً. وسينصب تركيز نواتج التعاون التقني للبرنامج الفرعي على بناء القدرات المتعلقة بمسؤولية عمليات رسم السياسات الوطنية، والتي ستسند إلى تحليل الأونكتاد للسياسات العامة وأعماله البحثية. وعلاوة على ذلك، تستهدف هذه النواتج إلى تحقيق المشاركة الفعالة وتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة في سياق جملة أمور منها الإطار المتكامل المعزز ومبادرة المعونة من أجل التجارة.

١٠-١٩ وإضافة إلى ذلك، سيسهم البرنامج الفرعي في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً؛ وبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية؛ واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك نتائج استعراضاتها. ومن أجل كفاءة الترابط والاتساق، سيقوم هذا البرنامج الفرعي بالتنسيق والتعاون مع البرامج الفرعية الأخرى بشأن الأعمال القطاعية المتصلة بمجموعات من البلدان المعنية. وعلاوة على ذلك، سيقوم البرنامج الفرعي بتعزيز الجهود المبذولة على نطاق الأونكتاد لاكتساب نظرات تحليلية متعمقة بشأن المشاكل التي تواجهها "الاقتصادات الأخرى الصغيرة والضعيفة والمهشة هيكلية" على النحو المشار إليه في الفقرة ١٠ من اتفاق أكرا، وذلك عن طريق تناول تلك البلدان بانتظام في البحوث ذات الصلة التي يجريها الأونكتاد والمساعدة التقنية التي يقدمها.

## البرنامج الفرعي ٦ الجوانب التشغيلية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات

**هدف المنظمة:** تيسير النجاح في التصدير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' زيادة عدد المستعملين والمستعملات الذين يستفيدون من معلومات التجارة التي يوفرها مركز التجارة الدولية	(أ) تحسين توافر المعلومات التجارية واستخدامها
'٢' زيادة عدد زبائن وزبونات المركز الذين يبدون وعيهم بمسائل التجارة العالمية نتيجة لخدمات المركز	
'٣' عدد البلدان التي يجمع عنها المركز معلومات جديدة تتصل بالتجارة ويوزعها	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(ب) '١' عدد المؤسسات التي تبلغ عن تحسينات في أدائها الإداري و/أو في خدماتها المقدمة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم نتيجة لمساعدة المركز	(ب) تعزيز مؤسسات وسياسات دعم التجارة لصالح منشآت التصدير
'٢' عدد المؤسسات التي تبلغ عن تحسينات نتيجة لانضمامها إلى شبكات يدعمها المركز	
'٣' عدد المؤسسات التي تبلغ عن تحسينات في تعزيز التجارة وسياسات تطوير الصادرات في بلدها نتيجة لمساعدة المركز	
(ج) '١' عدد المنشآت التي يملكها رجال وزيادة حصة النساء في المنشآت التي تبلغ عن تحسن في كفاءات العمليات المتصلة بالتصدير نتيجة لمساعدة المركز	(ج) تعزيز قدرات المنشآت التصديرية بغية الاستجابة للفرص المتاحة في الأسواق
'٢' عدد المنشآت التي يملكها رجال وزيادة حصة النساء في المنشآت التي دخلت إلى أسواق جديدة أو أقامت صلات تجارية و/أو أبلغت عن معاملات تجارية أبرمتها نتيجة لمساعدة المركز	

### الاستراتيجية

١٠-٢٠ يوظف مركز التجارة الدولية بالمسؤولية الأساسية عن تنفيذ البرنامج الفرعي. ويتمشى اتجاهه الاستراتيجي مع المهمة التي أسندها إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٨١٩ (د-٥٥)، الذي يعترف فيه المجلس بأن المركز هو الجهة المسؤولة عن تنسيق المساعدة التقنية وأنشطة التعاون في ميدان تعزيز الصادرات، في إطار نظام الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية. وسيركز البرنامج الفرعي على تنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية، ومن بينها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وعلى متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. كما سيُسهم في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً، وتوافق آراء مونتيري، وإعلان جوهانسبرغ المتعلق بالتنمية المستدامة، والمرحلة الأولى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وإعلان مبادئ جنيف وخطة عمل جنيف. وسيؤدي البرنامج الفرعي دوراً هاماً في مواصلة تنفيذ الإعلانات الوزارية الصادرة عن منظمة التجارة العالمية في الدوحة وهونغ كونغ، الصين، و جنيف، وذلك خصوصاً عبر تحسين وتشجيع

مؤسسات وسياسات دعم التجارة لصالح جهود التصدير وتعزيز قدرة المنشآت على التصدير من خلال الاستجابة للفرص المتاحة في الأسواق. وفي هذا السياق، سيدعم المركز البلدان النامية ويساعدها على معالجة بيئة الأعمال التجارية ومسائل النفاذ إلى الأسواق التي تؤثر على القطاع الخاص.

١٠-٢١ ويهدف البرنامج الفرعي إلى تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من النجاح في التصدير. وسعياً لتحقيق هذا الهدف، سيقدم البرنامج الفرعي أنشطة المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة والتي تُحسّن توافر المعلومات التجارية واستخدامها وتعزز الأطر المؤسسية وتعزز قدرات المنشآت على التصدير.

١٠-٢٢ ومن أجل تحسين توافر معلومات التجارة، سيضمن المركز حصول مباشري الأعمال التجارية ومتخذي القرارات، ذكورا وإناثا، في جميع أرجاء العالم النامي على فرص أكبر للاستفادة والإسهام في مجمع أوسع وأعمق من المعلومات المتصلة بالتجارة والقيادة الفكرية بشأن المسائل التي تؤثر على تطور التجارة في بلدانهم والأسواق الخارجية والفرص المتاحة في الأسواق. وفي هذا الصدد، سيركز البرنامج الفرعي على دعم المبادرات العالمية المتصلة بالتجارة في مجالات الدعوة إلى المناصرة، والبحوث والمنشورات الإحصائية، والمناسبات المتعددة الجنسيات الرئيسية، والحوار بين القطاعين العام والخاص.

١٠-٢٣ وسيُعزّز البرنامج الفرعي أيضا الأطر المؤسسية لمقرري السياسات والجهات شبه الحكومية من خلال توفير مساعدة تقنية متصلة بالتجارة ومخصّصة الغرض بهدف قياس وتحسين أداء الشركات ونوعية خدمات الأعمال التجارية التي تقدمها مؤسسات دعم التجارة الوطنية والإقليمية. كما ستشمل المساعدة التقنية التي تُقدّم في إطار البرنامج الفرعي دعم الشبكات المؤسسية داخل البلدان وفيما بينها، وكذلك دعم وضع وتنفيذ سياسات سليمة تراعي المنظور الجنساني واستراتيجيات ذات منحى تصديري تُحلّل القطاعات التي تمثل أفضل الآفاق للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً بصفة خاصّة.

١٠-٢٤ ومن خلال تقديم المساعدة المباشرة في مجال بناء القدرات وإمكانات الربط الشبكي بين المشترين والبائعين إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، يهدف البرنامج أيضا إلى تعزيز قدرات التصدير لدى المنشآت المصدرة والمستعدة للتصدير بغية تحسين استجابتها للفرص المتاحة في الأسواق. وسيواصل البرنامج الفرعي، على نحو أكثر تحديداً، دعم المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي يملكها رجال ونساء لكي تصبح

مستعدة للتصدير وتزيد صادراتها وتُمثل مصالحها على نحو فعال في السياسات الوطنية وتبادل أفضل الممارسات مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مختلف أرجاء العالم.

١٠-٢٥ المركز ملتزم أيضا ببلوغ أهدافه من خلال حلول مبتكرة ومستدامة وشاملة.

١٠-٢٦ وخلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، سيكشف المركز جهوده الرامية إلى توسيع نطاق إنجازات البرنامج الفرعي في مجال التجارة الشاملة والمستدامة وقياس مداها.

١٠-٢٧ وسيستمر السعي لإقامة شراكات إضافية وتحالفات استراتيجية هامة لاستكمال مجالات الخبرة الفنية لدى المركز وإتاحة المجال لزيادة الخدمات التي تقدم في القطاعات والمناطق التي تتجاوز فيها الطلب قدرة المركز على الوفاء بها. وثمة نهج برنامجي واسع ومتكامل استُهل خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وهو يتطلب من المركز أن يهتم جميع الفرص المتاحة للعمل على نحو وثيق مع سائر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في البلدان المستفيدة. ولتحقيق أثر أكبر، سيواصل المركز المضي في وضع برامج متكاملة أوسع نطاقا من شأنها أن تحدث فرقا وتستند إلى احتياجات البلدان. وستجري تقوية الشراكات، ذات الأهمية الحاسمة للنجاح، مع الجهات المانحة الحالية والجديدة، ومع المنظمات الدولية الأخرى، مثل الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية اللتين يرتبط بهما المركز ارتباطا عضويا، وكذلك منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والبنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية والاتحاد الأفريقي واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وبرامج الأمم المتحدة القطرية. ومع بذل المزيد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لجهود من أجل مواصلة المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة من خلال مبادرات تضم العديد من أصحاب المصلحة (مثل المجموعة المعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين والإطار المتكامل المعزز)، وستزيد أهمية هذه الشراكات المتعددة الوكالات بقدر أكبر لتحسين تقديم خدمات المركز إلى زبائنه.

## الولايات التشريعية

### قرارات الجمعية العامة

١٩٩٥ (د-١٩) إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ليكون جهازا من أجهزة الجمعية العامة

٢٢٩٧ (د-٢٢) مركز التجارة الدولية

٢/٥٥ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية

المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية	٢١٠/٥٦
نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥	١/٦٠
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي	١٧٩/٦٢
الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	٢٠٨/٦٢
تقرير الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	٢٠٤/٦٣
الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية	٣٠٣/٦٣
متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتييري ونتائج المؤتمر الاستعراضي للتنمية لعام ٢٠٠٨ (إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية)	١٩٣/٦٤
وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب	٢٢٢/٦٤
برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا	٢٨٠/٦٥
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة	١٣٢/٦٦
التجارة الدولية والتنمية	١٨٥/٦٦
التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية	١٨٦/٦٦
عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)	٢١٥/٦٦
الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	٢١٨/٦٦
التعاون فيما بين بلدان الجنوب	٢١٩/٦٦

## قرارات مجلس التجارة والتنمية

خطة العمل	TD/386
إعلان بانكوك: الحوار العالمي والمشاركة الدينامية	TD/387
تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الحادية عشرة	TD/412
تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الثانية عشرة	TD/442
النتائج المتفق عليها في استعراض منتصف المدة	TD/B(S-XXIII)/7

## البرنامج الفرعي ١

## العولمة والترابط والتنمية

## قرارات الجمعية العامة

النظام المالي الدولي والتنمية	١٨٧/٦٦
القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية	١٨٩/٦٦
دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل	٢١٠/٦٦

## البرنامج الفرعي ٣

## التجارة الدولية

## قرارات الجمعية العامة

مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة	٢٥٣/٥٧
السلع الأساسية	١٩٠/٦٦
تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة	١٩٧/٦٦

## البرنامج الفرعي ٤

## التكنولوجيا واللوجستيات

## قرارات الجمعية العامة

مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات	٢٥٢/٦٠
تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية	١٨٤/٦٦
تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	٢١١/٦٦

## البرنامج الفرعي ٥ أفريقيا وأقل البلدان نموا والبرامج الخاصة

### قرارات الجمعية العامة

برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية	٢٠١/٥٨
استراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا	٢٠٩/٥٩
الوثيقة الختامية للاجتماع الاستعراضي الرفيع المستوى بشأن تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية	٢/٦٥
متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية	١٩٨/٦٦
مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر	٢١٤/٦٦

## البرنامج الفرعي ٦ الجوانب التشغيلية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات

### قرارات الجمعية العامة

مركز التجارة الدولية	٢٢٩٧ (د-٢٢)
التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية	١٨٩/٦٤
عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)	٢١٦/٦٤
الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	٢٢٠/٦٤
التعاون فيما بين بلدان الجنوب	٢٢١/٦٤



قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٨١٩ (د-٥٥) برامج الأمم المتحدة لتشجيع التصدير

قرارات منظمة التجارة العالمية

الإعلان الوزاري WT/MIN(01)/DEC/1

برنامج عمل الدوحة: الإعلان الوزاري WT/MIN/05/DEC

عناصر التوجيه السياسي WT/MIN/11/W/2

---